دور الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة، دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية خلال الفترة (1992–2019)

The Role of Tax Reforms in Financing the State's Budget Expenditures, an Analytical study of the Algerian Experience for the Period (1992-2019)

ط.د. ملال محمد*

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر

mellal.mohamed@cuniv-tissemsilt.dz

د. رابحي بوعبد الله

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر

rabhi70@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/12/01 تاريخ القبول: 2021/03/20 تاريخ النشر: 2021/08/01

ملخص:

تهدف الورقة البحثية لمعرفة مدى فعالية الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1992-2019،وتبرز أهمية الموضوع نتيجة تسجيل عجز موازناتي على مستوى الميزانية العامة مما استوجب على الدولة إيجاد حل لتغطية هذه النفقات من خلال القيام بإصلاحات على النظام الجبائي، وعليه تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تمويل النفقات العامة للميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1992-2019؟ولمعالجة هذه الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إبراز أهم المفاهيم النظرية وتحليل نسب مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة وقد خلصت الدراسة على أنه بالرغم من الإصلاحات المتعاقبة إلا أن نسبة مساهمة الجباية العادية لم تتعدى خلال فترة الدراسة 50 % بحيث مازالت الدولة تعتمد على الجباية البترولية في تغطية نفقاتها العامة.

الكلمات المفتاحية: إصلاحات جبائية ، إيرادات جبائية ، ميزانية عامة ، نظام جبائي ، نفقات عامة.

Abstract:

The research paper aims at the effectiveness of tax reforms in financing state budget expenditures during the period 1992-2019, The importance of the subject is highlighted by the recording of budget deficit The State must find solution cover these expenses By making reforms to the mountain system,The following problems were therefore raised: How much did the tax reforms contribute to financing the general expenses of the balance sheet in Algeria during the period 1992-2019? In order address this problem analytical descriptive approach has been based on highlighting the most important theoretical concepts and analysing contribution ratios of the tax revenue public expenditure coverage.

The study concluded that despite successive reforms the share of the regular tax contribution did not exceed 50% during the study period that the country still depends on the oil tax cover its general expenses.

Key Words: Tax reforms; Tax revenue; Public budget; Tax system; Public expenses.

JEL Classification: H22, H62.

*مرسل المقال: ملال محمد (*mellal.mohamed@cuniv-tissemsilt.dz*)*

المقدمة: جاء الإصلاح الجبائي الجزائري لسنة 1992 لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانيات نتيجة الأزمة البترولية لسنة 1986 التي نتج على اثرها انخفاض حاد في الموارد المالية وعجز في الميزانية العمومية ، مما استوجب على الدولة مراجعة جميع القوانين وإيجاد بديل للمورد الوحيد الغير مستديم ونتيجة لذلك قامت الحكومة في ذلك الوقت بعدة إصلاحات عميقة على معظم الهياكل المالية والاقتصادية نتج من خلالها إصدار عدة قوانين جديدة مثل القانون الجبائي الذي تغير بشكل واسع وعرف عدة إصلاحات متعاقبة من إدراج عدة تغيرات على محتواه، والمعبر عنها من خلال قوانين المالية السنوية والتكميلية ، وكان الهدف من ذلك هو إعادة الاعتبار للجباية العادية ومحاولة إحلالها مكان الجباية البترولية وهذا من أجل تغطية العجز الحاد في الموازنة العمومية في تمويل النفقات الخاصة بها .

ومن خلال هذا الإصلاح الضريبي تم استحداث عدة ضرائب ورسوم جديدة سواء في مجال الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات ، وفي مجال الضرائب الغير مباشرة مثل الرسم على القيمة المضافة ، وقد جاءت هذه الضرائب والرسوم في مكان الضرائب القديمة التي كانت تمتاز بعدم الفعالية من ناحية النقص في المردودية المالية في تغطية النفقات العامة للخزينة العمومية.

إشكالية البحث: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي : **ما مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تمويل النفقات العامة للميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة 1992–2019؟**

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضيات التالية :

- ساهمت الإصلاحات الجبائية بشكل كبير في الرفع من الموارد المالية للإيرادات الجبائية في الجزائر.

– إن التوسع في الإنفاق في السنوات الأخيرة وانخفاض المردودية المالية للجباية البترولية أدى إلى تسجيل عجز في تمويل النفقات العامة.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة إلى إبراز مدى فعالية الإصلاحات الجبائية في تغطية نفقات الميزانية العمومية بحيث يعتبر موضوع الساعة نتيجة انخفاض المردودية المالية للجباية البترولية وبحث الدولة عن مصدر بديل لتمويل هذه النفقات .

أهداف الدراسة : تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- معرفة أهم الضرائب والرسوم المستحدثة من خلال عملية الإصلاح الجبائي لسنة 1991 .
- معرفة أهم مكونات النفقات العمومية للميزانية العامة للدولة .
- تقيم المردودية المالية للنظام الجبائي بعد الإصلاح .

–التعرف على مدى مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل النفقات العامة للميزانية.

مهنج الدراسة: اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي ، باعتباره المنهج المناسب لدراسة الظاهرة المدروسة ، فقد تطرقنا في الجانب النظري إلى أهم الأساسيات والمراحل التي مر بها الإصلاح الجبائي في الجزائر ونتائجه بالإضافة إلى عرض أهم المفاهيم حول الميزانية العامة للدولة ومصادر تمويلها ، أما في الجانب

التطبيقي فقمنا بتحليل نسب مساهمة الإيرادات الجبائية للضرائب والرسوم بعد الإصلاح الجبائي في تغطية النفقات العامة للميزانية العمومية.

هيكل الدراسة: للإحاطة بموضوع البحث تم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية :

- أساسيات الإصلاح الجبائي في الجزائر.
- الإطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة.
- III. دراسة تحليلية لمساهمة الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 1992-2019.

I.أساسيات الإصلاح الجبائي في الجزائر:

عرف النظام الجبائي الجزائري عدة تغيرات وإصلاحات نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد ولعل أهم الإصلاحات التي طرأت على هذا النظام كانت في بداية التسعينات نتيجة الأزمة النفطية التي ألحقت أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني مما حتم على الدولة القيام بعدة إصلاحات وهذا من أجل تغطية العجز الموازناتي والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات وجعل هذا النظام يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تغطية نفقات الميزانية العمومية .

1.مفهوم الإصلاح الضريبي :

هو مجموعة التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي في الدولة من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ويهدف غالبا هذا الإصلاح إلى تحقيق خطة اقتصادية مستقبلية ، وقد يشمل هذا الإصلاح جميع هياكل النظام الجبائي أو جزءا منه أي مجموعة من الضرائب المراد تحسين مردوديتها المالية . (سعيد و شكري، 2007)

هو إدخال تغيرات نحو الأحسن ، أي العمل على سد الثغرات والفراغات القانونية الموجودة في النظام السابق من أجل الرفع من مردوديته المالية وزيادة فعاليته بما يخدم الاقتصاد الوطني من ناحية توفير الموارد المالية اللازمة وتغطية النفقات العمومية .(جمام، 2009)

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن اعتبار الإصلاح الجبائي هو مجموعة من التغيرات التي تحدثها الدولة والتي تمس المنظومة الجبائية والتي يكون هدفها الأساسي هو تحسين المردودية المالية لهذا النظام من أجل تغطية النفقات العمومية ،وهذا باعتبار الموارد الجبائية من أهم الموارد الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقات سياستها الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية ، ويكون هذا التغير عن طريق إضافة ضرائب جديدة أو إزالة ضرائب قديمة لا تواكب التطورات الاقتصادية السائدة أو نتيجة ضعف مردوديتها المالية .

2. دوافع الإصلاح الضريبي:

حسب منظور صندوق النقد الدولي يهدف هذا الإصلاح إلى الأهداف التالية: (قدي، 1995/1996)

- إعادة هيكلة النظام الجبائي وفق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الفترة .

- العمل على تفعيل مبدأ العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع المداخيل بشكل عادل من خلال حماية القدرة الشرائية للمواطن وجعل الضريبة أداة من أدوات التحكم في الأزمات الاقتصادية كالتضخم .
- توسيع الوعاء الضريبي و خفض معدلاته وذلك بهدف تقليص العبء الضريبي على المكلف ومواجهة ظاهرة التهرب الضريبي و التصدي لها.

أما على مستوى الجزائر فقد لجأت إلى القيام بعدة إصلاحات على مستوى نظامها الجبائي وذلك لعدة أسباب نذكر منها مايلي :(مراد، 2011)

- **الأزمة البترولية لسنة 1986**: وما أحدثته من خسائر معتبرة على الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار البترول في السوق العالمية مما جعل الدولة تبحث عن بديل مالي لتمويل نفقات ميزانيتها العامة عن طريق إصلاح الجباية العادية ومحاولة إحلالها محل الجباية البترولية .
- **وجود نظام ضريبي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة** : بحيث أصبح هذا النظام لا يتكيف مع المعطيات الاقتصادية الراهنة خاصة مع بروز المؤسسات الخاصة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة .
- **ثقل العبء الضريبي على المكلف** : اعتبر العبء الضريبي من أحد أسباب التوجه نحو إصلاح ضريبي شامل نتيجة تعدد ضرائبه وارتفاع معدلاته ، فنجد مثلا الضريبة على أرباح الشركات قبل الإصلاح كانت تقدر بـ : 50%في سنة 1989 وهذا المعدل يعتبر مرتفعا مقارنة بالمعدلات المطبقة في الدول الأخرى .
- **عدم وجود مبدأ للعدالة الضريبية** : إن النظام الضريبي السابق كان يطبق في معظم ضرائبه بالمعدلات النسبية وهذه الأخيرة لا تراعي مبدأ العدالة الجبائية بين المكلفين مما فتح المجال نحو ارتفاع ظاهرة التهرب الضريبي.

3.مضمون برامج الإصلاح الجبائي المطبق في الجزائر:

إن أهم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي كانت وفق قانون المالية لسنة 1991 ، وقد مست هذه الإصلاحات تلك الضرائب التي تعود عوائدها بصفة خاصة لتمويل نفقات الموازنة العامة للدولة أو تمويل ميزانية الجماعات المحلية ، ومن خلال هذا الإصلاح تم استحداث ثلاثة ضرائب جديدة وهي الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة كما أن هذه التعديلات لم تكن دفعة واحدة بل استمرت خلال مختلف السنوات سواء من خلال استحداث ضرائب جديدة أو تغيير معدلات ضرائب قديمة وهذا حسب الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد .

1.3. الضرائب والرسوم المستحدثة وفق الإصلاح الجبائي لسنة 1991: وفق قانون المالية لسنة 1991 تم استحداث ثلاثة ضرائب جديدة وتتمثل في :

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي : تم استحداث هذه الضريبة لتحل محل مختلف الضرائب النوعية والتكميلية التي كانت معتمدة في النظام السابق ،ويمكن تعريفها بأنها ضريبة مباشرة يتم اقتطاعها مباشرة من دخل الفرد سواء من ثروته أو أمواله محل الضريبة ، وهي تفرض على الأشخاص الطبيعيين بصفة صريحة وإلزامية ونهائية وبأسلوب العدالة

بحيث أنها لا تدفع بالتساوي بين المكلفين بل تتناسب مع مداخيلهم ونشاطاتهم الاقتصادية وتكون سنوية ووحيدة.(عبد الهادي و سماحي، 2016)

كما تم تعديل المادة 122 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والخاصة بكيفية حساب أقساط الدخل الخاضع للضريبة بحيث كان القسط الأدنى المعفي من الضريبة هو 18.000 دج ليصبح 21.600 دج ، كما تضمن الجدول التصاعدي اثني عشر معدل بزيادة بمعدل واحد على السنة الماضية ، وارتفع معدل الضريبة ليصبح 55 % مقابل قسط دخل خاضع لهذه الضريبة والمقدرة بـ 55.000 دج (قانون المالية السنوي، 1991).

أ.1.تعديل من خلال قانون المالية السنوي لسنة 1992 : تم تعديل المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي تحدد طريقة حساب ضريبة الدخل الإجمالي وفق الجدول التصاعدي ، بحيث تضمن هذا الجدول اثني عشر معدل كما كان معمول به سابقا مع تسجل ارتفاع في القسط الأدنى المعفي من هذه الضريبة ليصبح 25.200 دج ، كما ارتفعت هذه المعدلات لتصبح تتراوح ما بين 12% و 70% وهذا الأخير أصبح يقابل قسط خاضع للضريبة بمقدار 718.200 دج فأكثر (قانون المالية السنوي، 1992).

أ.2.تعديل من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1992:من خلال هذا القانون تم تعديل الجدول التصاعدي وهذا برفع القسط الأعلى الخاضع للضريبة ليصبح 3.024.000 دج مع الإبقاء على نفس المبلغ الأدنى المعفي ونفس النسب المعمول بها سابقا (قانون المالية التكميلي، 1992).

أ.3. تعديل من خلال قانون المالية السنوي لسنة 1994: تم إحداث تعديلات جوهرية هامة على الجدول التصاعدي الخاص بفرض هذه الضريبة وذلك من خلال تخفيض عدد أقساط الدخل إلى النصف بحيث أصبحت ستة أقساط فقط بعد ما كان في السابق عبارة عن 12 قسط، مع تقليص النسبة الأعلى المفروضة إلى50% والتي أصبحت تقابل قسط دخل محدد بمبلغ 1.920.000 دج بعد أن كان في السابق مقدر بـ 3.024.000 دج كما تم رفع المعدل الأدنى المعفى من الضريبة من مبلغ 25.200 إلى 30.000 دج (قانون المالية ، 1994).

أ.4. تعديل من خلال قانون المالية السنوي لسنة 1999: لم يشهد قانون المالية لسنة 1999 تعديلات جوهرية على الجدول التصاعدي الخاص بفرض هذه الضريبة بحيث تم الرفع من المبلغ الأدنى المعفي من الضريبة من مبلغ 30.000 دج إلى 60.000دج مع خفض المعدلات الضريبية المقابلة لهذه الأقساط بحيث أصبحت هذه المعدلات تتراوح ما بين 10% و 40% مع الإبقاء على المبلغ الأعلى الخاضع لهذه الضريبة كما هو في الجدول السابق المعبر عنه في قانون المالية لسنة 1994(قانون المالية السنوي، 1999).

أ.5.تعديل من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2003:تم إجراء تعديلات طفيفة على الجدول من خلال الرفع من المبلغ الأعلى الخاضع للضريبة من مبلغ 1.920.000 دج ليصبح 3.240.000 دج (قانون المالية السنوي، 2003).

أ.6. تعديل من خلال قانون المالية السنوي لسنة 2008: لقد قام المشرع من خلال هذا القانون بإجراء عدة تعديلات جوهرية على الجدول التصاعدي لأقساط الدخل الخاضعة لهذه الضريبة وذلك من خلال تقليص هذه

الأقساط من 06 أقساط لتصبح 04 أقساط مع الرفع من المبلغ الأدنى المعفي من الضريبة ليصبح في حدود 120.000 دج وتخفيض المبلغ الأعلى ليصبح 1.440.000 دج مع تغير نسب الضريبة التي تفرض على هذه الأقساط لتصبح تتراوح ما بين 20% و 35 %(قانون المالية السنوي، 2008).

ب. الضريبة على أرباح الشركات: جاءت هذه الضريبة لتحل محل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وذلك بحكم أن هذه الأخيرة كانت تطبق على الأشخاص المعنويين بشكل معدل نسبي وعلى الأشخاص الطبيعيين من خلال الجدول التصاعدي مما أحدث اختلال في مبدأ العدالة الجبائية وعليه تم استحداث هذه الضريبة لإزالة هذه الفوارق، حيث أصبحت تفرض على الأشخاص المعنويين بصفة خاصة وعلى الشركات الأجنبية والوطنية عامة بحيث تم تأسيس هذه الضريبة وفق المادة 38 من قانون المالية السنوي لسنة 1991 (عابي و آخرون، 2019).

ب.1. التعديلات التي مست الضريبة على أرباح الشركات: لقد تم تعديل معدلات هذه الضريبة عدة مرات منذ إنشاءها بوجب قانون المالية لسنة 1991 ، والجدول الموالي يوضح التعديلات التي طرأت على هذه الضريبة .

الجدول 01 : التعديلات التي طرأت على الضريبة على أرباح الشركات من سنة 1992– 2019

	تعديل قانون المالية لسنة 1992	تعديل قانون.م 1994	تعديل قانون.م 1999	تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006	تعديل قانون.م.ت لسنة 2008	تعديل قانون.م.ت لسنة 2009	تعديل قانون.م 2015	تعديل قانون.م.ت لسنة 2015
المعدل العادي (%)	%42	%38	%30	%25	%19 %25	%19 %25	%23	%19 %25 % 26
المعدل المخفض (%)	% 05 تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	% 05 تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	%15 تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	%12.50 تفرض على الأرباح المعاد استثمارها	ملغى	ملغى	ملغى	ملغى
المعدلات الخاصة(%)	–	–	–	–	–	–	–	%10 %40 %20 %24

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية السنوية والتكميلية من سنة (1992-2015)

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان المعدل العادي لفرض الضريبة على أرباح الشركات في انخفاض مستمر منذ سنة 1992 وهذا الانخفاض قام به المشرع من أجل تخفيف العبء الضريبي على المؤسسات وهدفه من ذلك تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وترقية بعض النشاطات الاقتصادية كالبناء والأشغال العمومية والسياحة كبديل للمورد الوحيد الذي يتمثل في الجباية البترولية فبعد ما كان المعدل العادي في سنة 1992هو 42% بدأ بالانخفاض ليصل سنة 2008 إلى معدل 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والأشغال العمومية والأنشطة السياحية و 25% بالنسبة للأنشطة المختلطة عندما يتجاوز رقم أعمالها 50 % من الأنشطة التجارية والخدماتية ليصل في هذا المعدل العادي في سنة 2015 إلى 19% بالنسبة لأنشطة الإنتاج و 23 % بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية و 26 % للأنشطة الأخرى ، كما قامت الدولة بتشجيع نمو القطاعات الاقتصادية عن طريق منح معدلات مخفضة تراوحت ما بين 05 % سنة 1992 لتصبح 12.50 % سنة 2008 وتفرض هذه المعدلات على الأرباح المعاد استثمارها ، وفي اطار محاربة التهرب والغش الضريبي قامت الدولة بمنح معدلات خاصة من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2015 هي عبارة عن اقتطاعات من المصدر .

ج . الرسم على القيمة المضافة : جاءت نصوص الرسم على القيمة المضافة من خلال قانون المالية لسنة 1991 وهذا لتعويض النظام العمول به سابقا والمتضمن الرسم الوحيد على الإنتاجTUGP والرسم الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS ويعتبر هذا الرسم من أهم الضرائب الغير مباشرة تحصيلا والتي تفرض على الاستهلاك (قجاتي، 2017/2016).

تم استحداث هذا الرسم من خلال المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991 ، ولقد عرف هذا الرسم عدة تعديلات على مدار السنوات الماضية نوجزها في الجدول الموالي :

الجدول 02 : تعديلات معدل الرسم على القيمة المضافة من سنة 1992– 2019

المعدل / التعديل	المعدل العادي	المعدل المنخفض الخاص	المعدل المخفض	المعدل المضاعف
قانون المالية لسنة 1992	%21	%07	%13	%40
قانون المالية لسنة 1995	%21	%07	%13	ملغى
قانون المالية لسنة 1997	%21	%07	%14	ملغى
قانون المالية لسنة 2001	%17	%07	ملغى	ملغى
قانون المالية لسنة 2017	%19	%09	ملغى	ملغى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قوانين المالية السنوية من سنة (1992-2017)

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن بداية تطبيق الرسم على القيمة المضافة كان بأربعة معدلات مما أرهق كاهل المكلف بالضريبة وسبب له الكثير من المشاكل نتيجة كثرة المعدلات وصعوبة فهمها ، مما استوجب على المشرع إجراء تعديلات على مستوى هذا الرسم من خلال الغاء المعدل المضاعف سنة 1995 ، كما سجنا في بداية فرض

هذا الرسم كان المعدل العادي مرتفع مما زاد من نسبة التهرب الضريبي في هذا المجال مما استوجب تعديله عن طريق تخفيضه إلى نسبة 17% سنة 2001 ، كما قام المشرع بتأسيس معدلات مخفضة أخرى خاصة تم الغاءها سنة 1997 تفرض على الأنشطة الواسعة الاستهلاك وذلك من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن وخلال سنة 2017 تم إقرار جملة من الرسوم الجديدة على الاستهلاك والزيادة في هذه المعدلات ليصبح المعدل العادي 19% والمعدل المنخفض الخاص بنسبة 09% فرضتها الظروف الاقتصادية العصيبة التي مرت بها البلاد نتيجة انخفاض أسعار النفط ، مما نتج عنه الزيادة في أسعار المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك في حدود نسبة ما بين 04%إلى 05% وهذا من أجل دعم ميزانية الدولة في حدود 80% من محاصيل هذا الرسم .

II. الاطار المفاهيمي للميزانية العامة للدولة:

تحتاج كل دولة إلى تقدير إيراداتها ونفقاتها خلال مدة زمنية معينة وهذا من أجل اجتناب الوقوع في العجز المالي المفاجئ، ويكون هذا التقدير من خلال جدولة هذه المعلومات وتوثيقها في مدونة رسمية تدعى الميزانية.

1.تعريف الميزانية العامة :

للميزانية العامة عدة تعاريف تختلف من باختلاف التوجهات و التشريعات المالية ، إلا أن هذه التعريفات تتقارب فيما بينها من حيث إبراز العلاقة ما بين نفقات وإيرادات الدولة .

- الميزانية هي وثيقة رسمية مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة ، تحدد فيها النفقات والإيرادات التقديرية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة (حسين، 1999)
- هي بيان شامل عن السياسة المالية للدولة ، يشار فيها إلى الإيرادات المقدرة والسقف الإجمالي المتوقع للنفقات وهي تعتبر بمثابة الترجمة المالية لمجموعة الخطط والبرامج للسياسة العامة للدولة خلال مدة زمنية معينة (بولعباس، 2019).

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الميزانية بأنها وثيقة رسمية وتقديرية للنفقات والإيرادات خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، يتم إعدادها من طرف السلطة التنفيذية وتعطيها الصيغة القانونية السلطة التشريعية عن طريق المصادق عليها.

2.خصائص الميزانية العامة للدولة:

تشترك وتتميز الميزانية العامة بخصائص نوعية عن باقي الميزانيات الأخرى نذكر منها مايلي:

1.2. الموازنة تكون بنظرة توقعية مستقبلية: إن الموازنة هي سجل يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما سوف تنفقه أو تحصله خلال مدة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة، وهي تعكس برنامج الحكومة السياسي والاقتصادي والاجتماعي خلال هذه الفترة المستقبلية (محرزي، 2003).

2.2. إجازة الموازنة عن طريق السلطة التشريعية: يقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة إقرار توقعات الحكومة للإيرادات والنفقات المستقبلية (السيد عطية، 1996)، وبالتالي لا تعتبر الميزانية قانونية إلا اذا صادقت

عليها السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان بغرفتيه كما هو الحال بالنسبة للجزائر وعلى هذا الأساس يمكن لهذه السلطة ممارسة رقابتها على الحكومة عن طريق تحليل هذه الوثيقة.

2.3. الموازنة تعبر عن أهداف الدولة: تعبر الميزانية العامة للدولة عن الأهداف والخطط المستقبلية لبرنامج الحكومة سواء في المجال الاقتصادي والاجتماعي، فهي تحوي على المنجزات المحققة في السنوات السابقة والمتوقع الحصول عليها في المستقبل (يونس، 1985).

3.ايرادات الميزانية العامة للدولة:

لكي تقوم الدولة بتغطية نفقاتها لابد من وجود الموارد المالية اللازمة، وهذه الموارد يطلق عليها الإيرادات العامة .

1.3. تعريف الإيرادات العامة: هي مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر من أجل تغطية نفقاتها العامة و تزويد خزينتها بهدف إشباع الحاجيات العامة لمواطنيها (عبد المنعم، 1971).

ويمكن تقسيم مصادر هذه الإيرادات إلى قسمين هما :

أ. الإيرادات السيادية : وتتمثل في مايلي :(زين العابدين، 1947)

أ.1. الضرائب: هي تلك المبالغ التي يدفعها الأفراد والمؤسسات وتكون بصفة جبرية ونهائية وبدون مقابل تفرضها الدولة بغرض تحقيق أهداف عامة وحسب القدرة التكليفية للمكلف .

أ.2. الرسوم: تعتبر من الإيرادات العامة للدولة والتي تستعمل حصيلتها لتمويل النفقات العمومية ، وتكون مفروضة على الأفراد والمؤسسات حسب قدرتهم التكليفية وبمقابل الحصول على خدمة معينة .

أ.3. الإتاوة : هي عبارة عن مبلغ من المال يفرض جبرا على مالك العقار بسبب انتفاعه من الأعمال العامة التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية.

ب. الإيرادات الاقتصادية: وتتمثل في:(أعاد، 1984)

ب.1. دخل الدولة من استثمار أملاكها: تقوم الدولة بإيجار أملاكها للأفراد والمؤسسات مقابل مبلغ مالي متفق عليه ،لكن هذا الإيراد يمثل نسبة ضئيلة مقارنة بالإيرادات السيادية للدولة نظرا لقيام الدولة بتطبيق سياسة التخلي عن أملاكها بدلا الاستثمار فيها .

ب.2. القروض العامة : هي عقد ودين مالي تستدينه الدولة أو احدى هيئاتها من الجمهور أو البنوك المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمتها ودفع فوائد طيلة مدة القرض ، وتقوم الدولة باللجوء للاستدانة من أجل تغطية نفقات استعجالية وخاصة في وقت الأزمات المالية .

4. نفقات الميزانية العامة للدولة :

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع تلجأ إلى الإنفاق ويكون تمويل هذه النفقات من الموارد المالية للخزينة العمومية .

1.4. تعريف النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع الحاجات العامة للمجتمع (أحمد، 2012)، وتعتبر النفقات العامة من بين أدوات السياسة المالية للدولة والتي

تستعملها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، فالمشرع الجزائري أولى لها أهمية بالغة بحيث قسمها إلى قسمين وهما : (مختار، 2016/2015)

أ. نفقات التسيير: يقصد بها اعتمادات التسيير وهي النفقات اللازمة لسيرورة أجهزة الدولة بحيث نصت المادة الخامسة من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على مضمون هذه النفقات ، وتغطي هذه النفقات الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية والتي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة .

ب .نفقات التجهيز: هي نفقات ذات طابع نهائي مخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية ، وهي عبارة عن استثمارات ذات طابع اقتصادي واجتماعي وإداري توجه خصيصا إلى القطاعات الاستراتيجية المراد ترقيتها كالفلاحة والصناعة والى إنشاء البنى التحتية الخاصة بالقطاعات الاجتماعية التي يستفيد منها المجتمع بصفة مباشرة

III. دراسة تحليلية لمساهمة الإصلاحات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة من 1992-2019:

إن من بين الأهداف الأساسية التي يسعى اليها الإصلاح الجبائي هو توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال تحسين المردودية المالية للجباية العادية ومحاولة على الأقل جعلها تغطي نفقات التسيير للميزانية العمومية باعتبار الجباية البترولية عبارة عن مورد مالي غير مضمون فهو يتأثر بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها .

1.تقيم مردودية المالية للنظام الجبائي بعد الإصلاح :

إن تقيم المردودية المالية للنظام الجبائي يكون من خلال دراسة مدى تحسن الإيرادات الجبائية ومساهمتها في تغطية النفقات العامة للدولة ، بحيث تعتبر هذه الإيرادات من أهم المصادر التمويلية للميزانية العامة للدولة ، وتتكون هذه الإيرادات من إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية ومن خلال الجدول الموالي سوف نحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة الإيرادات الجبائية بعد الإصلاح في تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2019.

الجدول 03 : حصيلة الإيرادات الجبائية و نفقات الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 1992–2019

التعيين / السنوات	الإيرادات الجبائية (مليار دج)			النفقات العامة (مليار دج)		
	الجباية العادية	الجباية البترولية	المجموع	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	المجموع
1992	108 864	193 800	302 664	144 000	276 131	420 131
1993	121 469	179 218	300 687	185 210	291 417	476 627
1994	176 174	222 176	398 350	235 926	330 403	566 329
1995	241 992	336 148	578 140	285 923	473 694	759 617
1996	290 603	495 997	786 600	174 013	550 596	724 609
1997	314 013	564 765	878 778	201 641	643 555	845 196
1998	329 828	378 556	708 384	211 884	663 855	875 739
1999	314 767	560 221	874 988	186 987	774 695	961 682
2000	349 502	1173 237	1522 739	321 929	856 193	1178 122
2001	398 238	956 389	1354 627	357 395	963 633	1321 028
2002	482 896	942 904	1425 800	452 930	1097 716	1550 646
2003	524 925	1284 975	1809 900	567 405	1122 761	1690 166
2004	580 411	1485 699	2066 110	640 736	1251 194	1891 930
2005	640 472	2267 836	2908 308	806 905	1245 132	2052 037
2006	720 884	2714 000	3434 884	1015 144	1437 870	2453 014
2007	766 750	2711 850	3478 600	1434 638	1674 031	3108 669
2008	965 289	1715 400	2680 689	1973 278	2217 775	4191 053
2009	1146 612	1927 000	3073 612	1946 311	2300 023	4246 334
2010	1297 944	1501 700	2799 644	1807 862	2659 078	4466 940
2011	1527 093	1529 400	3056 493	1974 500	3897 252	5871 752
2012	1908 576	1519 400	3427 976	2275 651	4782 634	7058 285
2013	1031 019	1615 900	3646 919	1892 635	4131 548	6024 183
2014	2091 456	1577 730	3669 186	2501 423	4494 423	6995 846
2015	2354 648	1722 940	4077 588	3039 358	4617 000	7656 358
2016	2482 208	1682 550	4164 758	2711 908	4585 645	7297 553
2017	2630 000	2127 000	4757 000	2605 489	4677 259	7282 748
2018	2648 500	2349 694	4998 194	3078 000	4648 652	7726 652
2019	2836 414	2518 488	5354 902	2846 352	4879 125	7725 477

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا من المديرية العامة للضرائب بالجزائر.

1.1. تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة (1992–2019)

شهدت الإيرادات الجبائية منذ سنة 1992 والتي تعتبر كمرحلة أولى لبداية عملية الإصلاح الجبائي في الجزائر تزايد مستمر في الحصيلة المالية للموارد المالية الجبائية ،وهذا بفضل الضرائب النوعية المستحدثة من خلال عملية الإصلاح التي قامت به الجزائر من خلال قانون المالية السنوي لسنة 1991 ، بحيث أصبح المكلف بالضريبة يدفع ضرائبه وفق القدرة التكليفية الخاصة به وبمعدلات مخفضة تتناسب مع قدرته المالية على غرار ما كان معمول به سابقا مما أدى إلى تزايد معتبر في الحصيلة المالية للجباية العادية والتي تعتبر أهم مكوناتها هذه الضرائب الجديدة والمستحدثة من خلال عملية الإصلاح الجبائي لسنة 1991، والشكل الموالي يوضح تطور الحصيلة الإيرادات الجبائية منذ سنة 1992 إلى غاية 2019.

الشكل 01: تطور حصيلة الإيرادات الجبائية خلال الفترة (1992–2019)

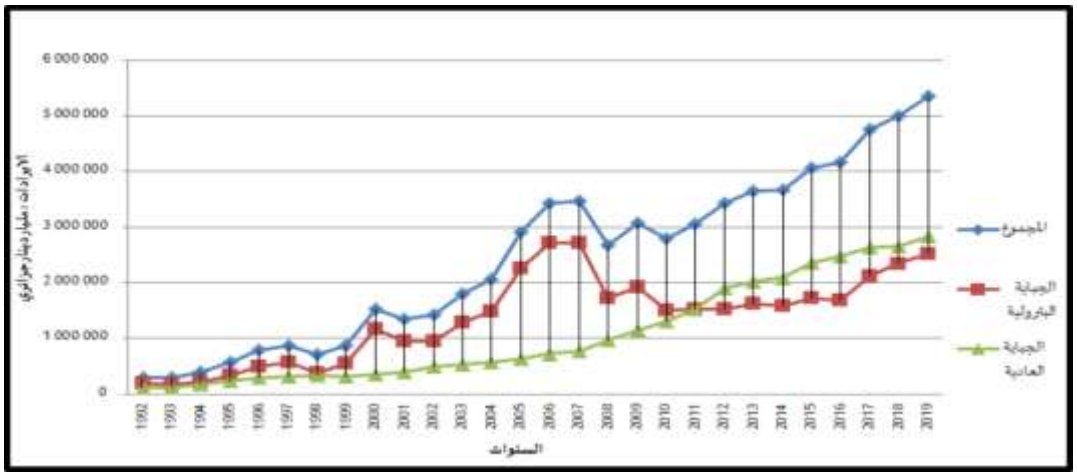

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 03

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الجبائية في تزايد مستمر بحيث انتقلت من 302.664 مليار دينار جزائري سنة 1992 إلى 1.522.539 مليار دينار جزائري سنة 2000 مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية والتي ساهمت بشكل مباشر في زيادة حصيلة الجباية البترولية بحيث وصلت مساهمتها في الميزانية العامة خلال سنة 2000 إلى نسبة 77%، أما حصيلة الجباية العادية فكانت ضئيلة رغم الإصلاحات التي مست النظام الجبائي خلال هذه الفترة ، وهذه الأخيرة عرفت تطورا ملحوظ بعد سنة 2000 اذا وصلت حصيلتها في سنة 2010 بحوالي 1.297.944 مليار دينار جزائري وهذا بسبب الإصلاحات العميقة التي مست النظام الجبائي في هذه الفترة ابرزها توزيع المكلفين الخاضعين للضريبة على أنظمة جبائية ملائمة مما جعل النظام الجبائي مفهوم ومبسط ، كما نلاحظ تراجع في حصيلة الموارد الجبائية في سنة 2009 وهذا راجع لانهيار أسعار النفط في السوق العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ، كما انتعشت حصيلة الإيرادات الجبائية سنة 2012 لتبلغ حوالي 3.427.976 مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع حصيلة الجباية البترولية ، و عرفت الفترة من 2012 إلى 2019

ارتفاع حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية سنة 2014 من جهة ومن جهة أخرى إلى الإصلاحات المتعددة التي مست النظام الجبائي والذي أصبح أكثر مرونة على ما كان من قبل .

2.1.تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992–2019) :

إن ما يتميز به الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة من الدراسة هو التزايد المستمر في النفقات العامة والتي قسمها المشرع إلى نوعين من النفقات وهي نفقات التسيير مخصصة لتسيير أجهزة الدولة الإدارية من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة للمباني الحكومية أما نفقات التجهيز فهي تلك النفقات التي يتم توزيعها حسب الخطط التنموية السنوية للدولة ، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة للميزانية العمومية في الجزائر خلال الفترة من 1992 إلى غاية سنة 2019 .

الشكل 02: تطور النفقات العامة للميزانية العمومية خلال الفترة (1992–2019)

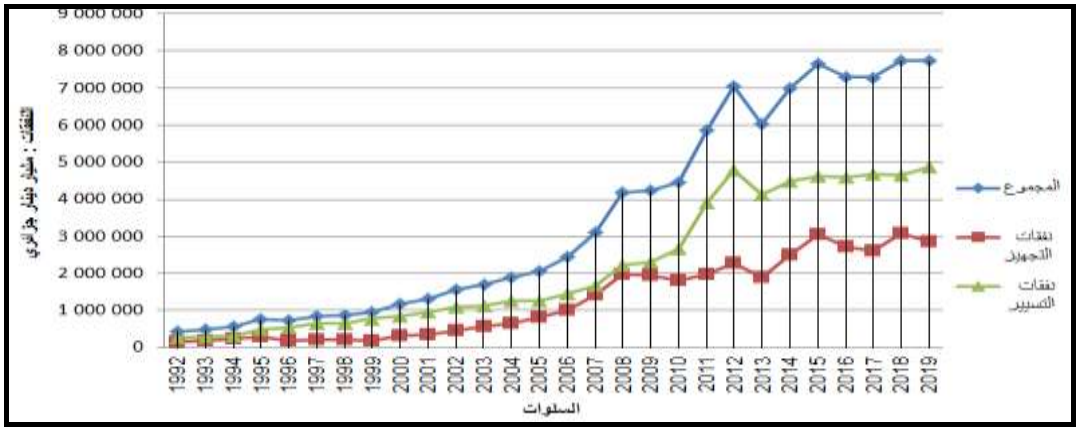

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 03

يتضح من خلال الشكل الموضح أعلاه أن النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت ارتفاعا مستمرا بحيث ارتفعت من 420.131 مليار دينار جزائري سنة 1992 إلى 7.725.477 مليار دينار جزائري سنة 2019 وهذا رغم تناقص إيرادات الجباية البترولية في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ، أما فيما يخص أنواعها فنلاحظ تزايد معتبر لنفقات التسيير خصوصا في بداية سنة 2008 بحيث وصلت إلى حدود 2.217.775 مليار دينار جزائري وهذا راجع لعملية مراجعة القوانين الأساسية لمختلف قطاعات الوظيف العمومي مما انجر عنه زيادة معتبرة في أجور الموظفين .أما فيما يخص نفقات التجهيز العمومي فشهدت تذبذب ملحوظ خلال العشرة السنوات الأولى لمرحلة الدراسة وهذا راجع للأزمة الأمنية التي كانت تم بها البلاد ، لكن بعد تحسن الأوضاع السياسية وارتفاع حصيلة الجباية البترولية وتحسن المردودية المالية للجباية العادية وكثرة البرامج التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية زادت هذه النفقات لتصل إلى أعلى قيمة لها في سنة 2015 بقيمة 4.617.000دج مليار دينار جزائري سنة 2015 لتبدأ بعد هذه السنة في الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط و انتهاج الدولة

سياسة ترشيد النفقات مما أثر على تجميد العديد من المشاريع الاقتصادية بحيث وصلت في سنة 2018 إلى 4.648.125 مليار دينار جزائري .

2.مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة للفترة 1992–2019:

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم المصادر الأساسية لتمويل نفقات الميزانية للدولة ، وتتضمن هذه الإيرادات كل إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية ، وفيما يخص الجباية العادية فتتكون من الضرائب المباشرة كالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشريكات والضرائب الغير مباشرة المتمثلة في بعض الرسوم كالرسم على رقم الأعمال والرسوم الجمركية ، أما الجباية البترولية فهي الأخرى تتكون من بعض الضرائب والرسوم كالإتاوة والرسم على الدخل البترولي ، ومن خلال الشكل الموالي سوف نوضح مدى مساهمة الإيرادات الجبائية بنوعيها العادية والبترولية في تمويل نفقات الميزانية العامة للدولة خلال فترة الدراسة .

الشكل 03: مساهمة الإيرادات الجبائية في تمويل نفقات الميزانية العامة خلال الفترة (1992–2019)

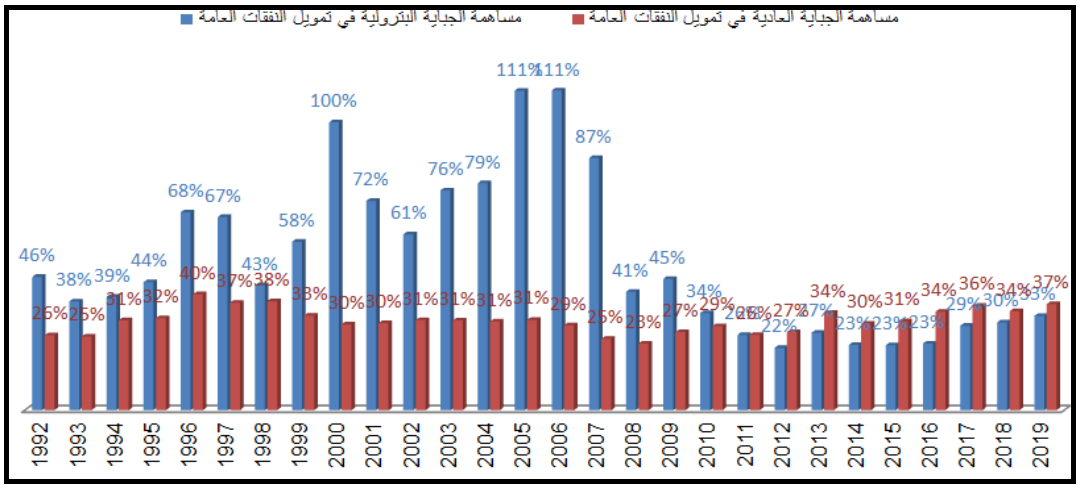

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 03

حسب الشكل السابق نلاحظ أن مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية النفقات العامة خلال فترة الدراسة بلغت في المتوسط نسبة 83% مما يوضح الأهمية البالغة التي تلعبها هذه الإيرادات في تمويل الموازنة العامة للدولة ، بحيث ساهمت الجباية البترولية بنسبة أكبر من الجباية العادية وبلغ متوسط مساهمتها 51% أما الجباية العادية فبلغت 32% ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية خلال بعض السنوات لفترات الدراسة، فخلال هذه الفترة نلاحظ أن نسبة التغطية مابين 1992-1997 بلغت حوالي 60 % لترتفع بعد سنة 2000 إلى غاية سنة 2007 نسبة تفوق 100% ويرجع هذا إلى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية خلال هذه الفترة ، بينما سجلت أدنى تغطية للنفقات العامة في سنة 2012 بنسبة 49% ويرجع هذا إلى زيادة حجم الإنفاق العام في هذه السنة بحيث بلغ 7.058.285 مليار دينار جزائري ، فحين سجلت الفترة مابين 2013 إلى غاية 2019 زيادة في حصيلة التغطية بالنسبة للإيرادات الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية وهذا راجع لانخفاض سعر النفط في السوق العالمية

وعليه يمكن تغطية هذه النفقات مستقبلا اذا تواصلت الجهود عن طريق إصلاح الجباية العادية وإحلالها مكان الجباية البترولية باعتبار هذه الأخيرة مورد مالي غير مضمون فهو يخضع لمتغيرات خارجية يصعب التحكم فيها.

3.تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية بعد الإصلاح خلال الفترة (1992-2019)

لتقيم الحصيلة المالية للجباية العادية نقوم بدراسة وتحليل أهم الضرائب التي تم استحداثها من خلال عملية الإصلاح الجبائي ، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح الحصيلة المالية لأهم الضرائب المستحدثة بعد الإصلاح خلال الفترة 1992-2019 .

الجدول 04 : حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة 1992-2019

الوحدة : مليار دينار جزائري

التعيين / السنوات	الضريبة على الدخل الإجمالي	الضريبة على أرباح الشركات	الضريبة على القيمة المضافة	حاصل الجباية العادية
1992	19 850	7 957	39 982	108 864
1993	30 513	4 697	45 317	121 469
1994	36 028	8 371	61 809	176 174
1995	40 583	17 170	80 577	241 992
1996	44 353	23 190	125 063	290 603
1997	50 699	31 145	146 635	314 013
1998	55 350	32 750	153 539	329 828
1999	42 253	29 940	148 230	314 767
2000	42 832	32 190	163 450	349 502
2001	62 089	36 390	178 790	398 238
2002	69 364	42 870	222 662	482 896
2003	82 265	45 650	233 090	524 925
2004	98 953	49 030	273 265	580 411
2005	101 275	62 640	312 083	640 472
2006	127 772	118 320	335 321	720 884
2007	159 380	97 451	347 648	766 750
2008	205 010	133 529	426 839	965 289
2009	239 787	229 037	470 486	1 146 612
2010	325 059	255 518	494 423	1 297 944
2011	501 376	245 945	522 606	1 527 093
2012	610 702	248 204	653 228	1 908 576

2013	568 041	258 170	734 410	2 031 019
2014	613 033	269 623	765 328	2 091 456
2015	766 822	261 179	829 135	2 354 648
2016	718 203	380 381	891 722	2 482 208
2017	744 402	419 892	990 983	2 630 000
2018	786 640	384 420	1 061 797	2 648 500
2019	861 485	384 689	1 127 350	2 836 414

المصدر :من إعداد الباحثين اعتماد على إحصائيات من المديرية العامة للضرائب بالجزائر

1.3. تطور حصيلة المالية لأهم الضرائب المكونة للجباية العادية خلال الفترة 1992-2019

إن أهم ما جاء في الإصلاح الجبائي هو استحداث مجموعة من الضرائب والرسوم وهذا لمحاولة تعزيز الإيرادات العامة للميزانية العامة للدولة ، ومن خلال الشكل الموالي سوف نحاول معرفة مدى تطور الحصيلة المالية لأهم الضرائب المكونة للجباية العادية خلال فترة الدراسة .

الشكل 04: تطور الحصيلة المالية لأهم الضرائب المكونة للجباية العادية خلال الفترة (1992-2019)

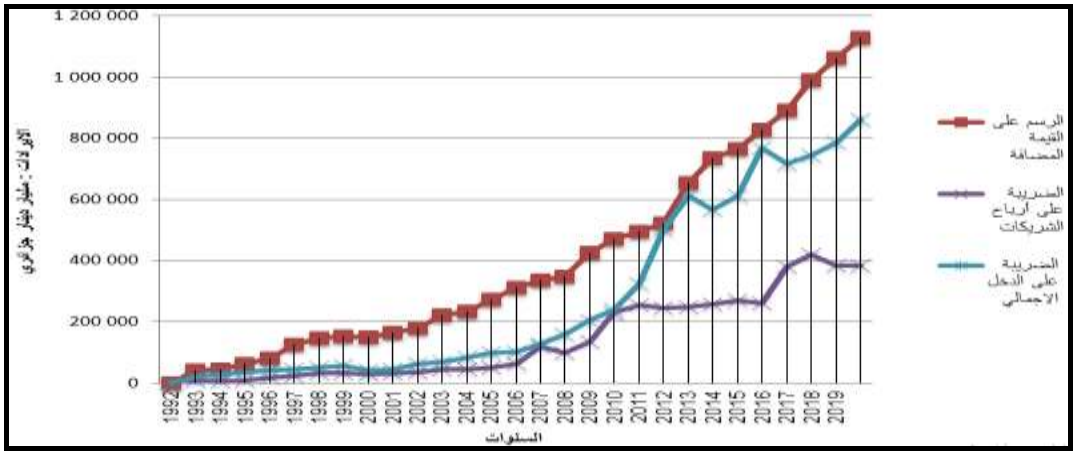

المصدر :من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول 04

من خلال تحليلنا للشكل رقم 04 نلاحظ أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة عرفت خلال هذه الفترة تزايد معتبر، بحيث ارتفعت الضريبة على الدخل الإجمالي من مبلغ 19.850 مليار دينار جزائري سنة 1992 إلى مبلغ 861.485 مليار دينار جزائري سنة 2019 ويرجع هذا إلى الزيادة المعتبرة التي عرفتها كتلة الأجور الوطنية نتيجة المراجعة للقوانين الأساسية للوظيف العمومي ابتداء من سنة 2008و كون التحصيل في هذه الضريبة ثابت ويمتاز بأقل تكلفة جبائية كون يعتمد على طريقة الاقتطاع من المصدر ، كما سجل الرسم على القيمة المضافة أعلى ارتفاع مقارنة بالضرائب الأخرى خصوصا في المرحلة ما بين سنوات 2012-2019 كون هذه المرحلة عرفت تزايد معتبر في الاستهلاك الوطني على المنتوجات وكذلك وفرة البرامج التنموية

والإنفاق الحكومي في هذه الفترة مما أثر بالإيجاب على المردودية المالية لهذا الرسم بحيث ارتفعت بحوالي 25 مرة منذ سنة 1992 فحين عرفت الضريبة على أرباح الشركات تذبذب في الحصيلة ما بين الارتفاع والانخفاض حيث وصلت سنة 2014إلى ذروتها بمبلغ 269.623 مليار دينار جزائري لتعود إلى الانخفاض بعد هذه السنة وهذا بسبب قلة المشاريع في هذه الفترة نتيجة اتباع الدولة سياسة ترشيد النفقات .

الخاتمة:

جاء الإصلاح الجبائي في الجزائر كحتمية ضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في بداية التسعينات ولعل أهم ما جاء في هذا الإصلاح هو استحداث ضرائب جديدة أهمها الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة ، وهذا من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل نفقات الميزانية العامة الدولة ومحاولة إحلال الجباية العادية مكان الجباية البترولية باعتبار هذه الأخيرة مورد مالي غير مضمون مما أثر على تمويل هذه النفقات خصوصا في السنوات الأخيرة نتيجة التوسع في الإنفاق الحكومي من جهة ومن جهة أخرة انخفاض المردودية المالية للجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية منذ سنة 2014 ، وبناء على ما سبق إلى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها في ما يلي :

نتائج الدراسة :

– إن الإصلاح الجبائي في الجزائر فرضته التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في بداية التسعينات مما أدى تغير كلي في هيكل هذا النظام عن طريق استحداث ضرائب ورسوم جديدة مثل IRG، IBS ، TVA

- يرجع الفضل في تحسن موارد الإيرادات الجبائية إلى ارتفاع المردودية المالية للجباية البترولية نتيجة ارتفاع سعر البترول .
- لايزال النظام الجبائي يمتاز بنقص الفعالية الجبائية ، فنجد أن الجباية العادية لم تتعدى نسبة 50 % تغطية النفقات العامة للميزانية خلال فترة الدراسة .
- نتيجة توسع حجم الإنفاق العمومي وانخفاض محاصيل الجباية البترولية بداية من سنة 2014 مما انعكس سلبا على تغطية هذه النفقات الأمر الذي جعل الدولة تتجه نحو اتباع سياسة ترشيد النفقات العمومية.
- خلال مرحلة الدراسة نلاحظ تفوق الجباية العادية على الجباية البترولية بداية من سنة 2012 وهذا راجع للإصلاحات المعمقة التي شملت الضرائب المكونة لها من جهة ، ومن جهة أخرى انخفاض محاصيل الجباية البترولية
- يرجع الفضل في تحسن المردودية المالية للجباية العادية إلى ارتفاع محاصيل بعض الضرائب والرسوم مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة نتيجة للزيادة الهامة في كتلة الأجور خلال هذه الفترة وزيادة حجم الإنفاق الحكومي من جهة أخرى وسهولة إجراءات تحصيل هذه الضرائب.

التوصيات و الاقتراحات:

- على الدولة القيام بالمزيد من الإصلاحات على مستوى الجباية العادية للتوصل على الأقل لتغطية نفقات التسيير للميزانية.
- إعادة النظر في بعض معدلات الضرائب المرتفعة مثل TVA،IBS لأنها لا تحقق العدالة الضريبية بين المكلفين.
- ضرورة العمل على إيجاد حل لبواقي التحصيل على مستوى الإدارة الجبائية والتي أصبحت ترهق كاهل المكلف والإدارة .
- العمل على رقمنة الإدارة الجبائية وربطها بمختلف الإدارات الأخرى خصوصا البنوك وهذا من أجل التصدي لظاهرة التهرب الضريبي .

-إعطاء الفرصة للجماعات المحلية لتأسيس ضرائب خاصة بها عن طريق تكريس مبدأ الجباية المحلية وهذا من أجل توفير مواردها بنفسها لتغطية نفقات ميزانيتها.

قائمة المراجع :

- أحمد عبد السميع علام ، (2012) ، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر ، ص 41 .
- الأستاذ عبد الهادي مختار ،(2016) ، الدكتور سماحي أحمد ، إصلاح الضريبة على الدخل الإجمالي أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي في الجزائر مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ،المجلد الثالث ، العدد السادس جامعة ابن خلدون تيارت ،ص 07.
- أعاد حمود القيسي ، (1984) ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر، عمان ، ص 60 .
- بولعباس مختار ، (2019) ، هيكل الإيرادات والنفقات العامة واثرها على عجز الميزانية العامة للجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2017) ، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، المجلد الخامس ، العدد : 02 ، ص 95
- جمام محمود ، (2009) ، الاصطلاح الضريبي في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية ، مجلة العلوم الإنسانية المجلد ب ، العدد 31 ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ص 252
- حسين مصطفى حسين ، (1999) ،المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 07
- د.عابي وليد ، د.سراي صالح ، ط.د مومن سميرة ، (2019) ، الإصلاحات الجبائية في الجزائر ودورها في تمويل الموازنة العامة للدولة للفترة1993-2017 ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة المسيلة ، المجلد 04 ، العدد 02 ، ص 65.
- زين العابدين بن ناصر ، (1947) ،علم المالية العامة ، دار النهضة العربية ، مصر ، ص 163.
- سعيد عبد العزيز عثمان ، شكري رجب العشماوي، (2007)، اقتصاديات الضرائب، الدار الجامعية ، مصر
- السيد عطية عبد الواحد ، (1996) ، الموازنة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 15.

- عبد المجيد قدي ، (1995) ،فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر03 ، ص 138.
- عبد المنعم فوزي(1971) ،المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، لبنان ، ص 112.
- عبد الهادي مختار(2016/2015) ، الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، ص 231.
- قانون المالية التكميلي، (1992) ،المرسوم التشريعي رقم : 04/92 المؤرخ في : 11 أكتوبر 1992 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992 الجريدة الرسمية ،الجزائر ، العدد 73،المادة 15 ، ص 1874.
- قانون المالية السنوي ، (1991) ، القانون 36/90 المؤرخ في : 31 ديسمبر 1990 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 1991 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ،العدد 57 ، المادة 13 ،ص 1836.
- قانون المالية السنوي ، (1992) ، القانون 25/91 المؤرخ في : 18 ديسمبر 1991 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 1992 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، العدد 67 ، المادة17، ص 2443.
- قانون المالية السنوي ، (1994) ، القانون 18/93 المؤرخ في : 29 ديسمبر 1993 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 1994 ، الجريدة الرسمية ، الجزائر ،العدد 88 ، المادة 09 ، ص 06.
- قانون المالية السنوي ، (1999) ، القانون 12/98 المؤرخ في : 31 ديسمبر 1998 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 1999، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، العدد 98 ، المادة 10، ص 05.
- قانون المالية السنوي ، (2003) ، القانون 11/02 المؤرخ في : 24 ديسمبر 2002 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2003 ، الجزائر ، العدد 86 ، المادة14، ص 06.
- قانون المالية السنوي ، (2008) ، القانون 12/07 المؤرخ في : 30 ديسمبر 2007 ، المتضمن قانون المالية السنوي لسنة 2008 ، الجزائر ،العدد 82 ، المادة 05 ، ص 05.
- قجاتي عبد الحميد، (2017/2016) ، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك ،جامعة أم البواقي، ص99.
- محمد عباس محرزي ، (2003) ،اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 384.
- ناصر مراد، (2011)، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص163
- يونس أحمد البطريق ،(1985) ،اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، ص 293.